وزير الصحة يعلن في مؤتمر صحفي أمس :

مجلس الوزراء يصدر قريباً قراراً بفرض رسوم للعلاج

إعفاء المواطنين من الرسوم و١٠٠ ريال للبطاقة الصحية للدبلوماسيين والعاملين بالقطاع العام و٢٠٠ للقطاع الخاص

متابعة:
سعود الشمري
تصوير: سيد بشير الدين

● وزير الصحة يتحدث للصحفيين خلال المؤتمر الصحفي

اكد سعادة السيد علي بن سعيد الخيارين وزير الصحة العامة ان مشروع فرض رسوم على العلاج سيصدر مجلس الوزراء قراره النهائي قريبا ليبدأ تنفيذه بعد ٦ شهور من إصدار القرار مشيرا الى ان الهدف من المشروع هو الحد من التسيب وليس الربح المادي.

وقال إن المشروع يقضي بعدم فرض رسوم للعلاج على المواطنين عدا رسوم استخراج البطاقة الصحية وقدرها ٥٠ ريالا لمدة خمس سنوات. كما يعامل مواطنو مجلس التعاون الخليجي معاملة المواطنين..اما بالنسبة للعاملين بالقطاع العام والدبلوماسيين فسيكون رسم استخراج البطاقة ١٠٠ ريال وتجدد سنويا.. وبالنسبة للعاملين في القطاع الخاص ستكون الرسوم ٢٠٠ ريال وتجدد البطاقة سنويا جاء ذلك خلال المؤتمر الصحفي الذي عقده وزير الصحة بمكتبه.

وقال إن مشروع فرض رسوم على العلاج داخل قطر موجود من قبل وانه منذ توليه الوزارة قام باعادة دراسة المشروع وتم تعديل بعض بنوده واكد سعادته ان الهدف الاساسي من وراء هذا المشروع ليس الربح المادي والتجارة ولكن الحد من التسيب والتنظيم.

واضاف انه تم تقسيم المرضى الى ثلاث فئات وهي: «المواطنون - المقيمون - الزائرون» وانه بالنسبة لفئة المواطنين بناء على توجيهات من حضرة صاحب السمو امير البلاد المفدى تقرر عدم فرض اي رسوم نهائية عليهم عدا تكلفة البطاقة الصحية الشاملة وهي ٥٠ ريالا لخمس سنوات اي بمعدل ١٠ ريالات سنويا اضافة الى المتقدمين للزواج من اجنبيات فعليهم رسم ٥٠ ريالا في فحص القسيمين الطبي.

وبالنسبة للمقيمين تم تصنيفهم الى عدة فئات كالاتي:

- مواطنو دول مجلس التعاون ويعاملون تماما كالمواطن القطري والامر ذاته ينطبق على حامل وثائق السفر القطرية.
- والمقيمون في القطاع العام واعضاء السلك الدبلوماسي واسرهم فسيكون رسم البطاقة الصحية الشاملة ١٠٠ ريال وتجدد سنويا.
- والمقيمون العاملون في القطاع الخاص ستحدد رسوم بطاقاتهم الصحية الشاملة بمبلغ ٢٠٠ ريال وتجدد سنويا.

والخدم ومن في حكمهم سنفرض عليهم رسوم البطاقة الصحية الشاملة بمبلغ ٥٠ ريالا وتجدد سنويا.

واضاف سعادته انه سنفرض رسوم على من يجرى العمليات التجميلية والمقصود بها عمليات شفط الدهون وتعديل الانف وشد الوجه وغير ذلك من عمليات غير ملزمة وسنفرض كذلك رسوم على تركيب الاطراف الصناعية ويستثنى من ذلك اصابات العمل سواء العاملون في القطاع الخاص او العام او الخدم ومن في حكمهم فاذا اصيب هؤلاء بحادث اثناء العمل او اي حادث آخر فعلاجهم يكون بشكل مجاني وتجرى لهم عمليات تجميل وتركب لهم اطراف صناعية بالمجان.

وبالنسبة للفئة الثالثة وهي فئة الزوار فانهم سيلزمون بدفع تكلفة العلاج كاملة اضافة الى ١٥٪ كفائدة للمؤسسة لانهم لايشكلون اي نفع للبلد كما هو الحال مع المقيم ففي السابق كان الكثير من المرضى يأتون بتأشيرات زيارة ويستغلونها لاجراء فحوصات وعمليات جراحية كالقلب وغيرها لان التكلفة قليلة جدا بالنسبة لهم ومجانية في معظم الاحيان. وللقضاء على الزحام الذي سينتج عن تقديم طلبات البطاقات الجديدة اشار سعادة وزير الصحة العامة الى انه سيتم زيادة عدد اماكن صرف البطاقات وسيكون ذلك في جميع المراكز الصحية الى جانب مؤسسة حمد الطبية.

الأولوية للمواطن

واكد سعادته ان المواطن له الاولوية دائما في مجال الخدمة الصحية ولهذا الغرض تم تطبيق نظام في مستشفى النساء والولادة لتكون المراجعة للقطريات ٣ ايام في الاسبوع و٣ ايام الاخرى للمقيمات ومن خلال استبيان شفهي تبين نجاح التجربة ولاقى النظام كل الرضا من المواطنات لان نسبتهن ٤٠٪ من اجمالي المراجعات مما سعادته ان هذا الكلام غير صحيح وقال: من واقع الخبرة التي اكتسبتها من خلال عمله بوزارة الصحة اكد ان الاطباء العاملين بمؤسسة حمد هم خريجون اكفاء كما انهم لايملكون عصا سحرية لشفاء المرضى في نفس الوقت فبعض الآلام تحتاج لفترة للشفاء منها.

واضاف: نحن في مؤسسة حمد الطبية لدينا الاجهزة الحديثة والامكانيات والاطباء المشهود لهم بالكفاءة ولكن مع الاسف بعض المرضى يدعون امورا غير صحيحة.. السلبيات موجودة في كل المستشفيات ونحن لاننكر وجود الاطباء ولكنها قليلة مقارنة بالدول الاخرى.

واعادت «الشرق» السؤال حول حالات التشخيص الخاطيء التي تحدث باستمرار وتسبب احيانا مضاعفات كبيرة للمرضى فاجاب

ننسق مع جامعة قطر لعمل نواة لكلية الطب

سعادته ان معظم المرضى يرددون ان تشخيص حالاتهم خطأ وبعالجون في نفس اليوم ومتاخر ممكن فعطيئة التشخيص في حالات كثيرة تحتاج لسوقت ومن الممكن ان يقوم عدد من الاستشاريين في تخصصات مختلفة كل منهم مكمل للآخر بعملية الكشف ولكن المريض دائما مستعجل ورغم وجود الكثير من الاخطاء والوفيات في المستشفيات خارج البلاد ولا احد ينطرق لذلك ويقولون ان اجل المتوفى قد حان ولكن عندما يتوفى شخص بمستشفى حمد يؤكد الجميع ان السبب تشخيص او علاج خاطيء والاعذار طبعا بيد الله تعالى.

وللحد من السفر للخارج واعادة الثقة بمؤسسة حمد الطبية تقوم المؤسسة حاليا والكلام لسعادة وزير الصحة العامة باستقدام استشاريين من الخارج كزائرين ليكونوا تحت ملاحظة المؤسسة وللتأكد من تقديم الخدمة الطبية السليمة دون تقصير أو اهمال.

واشاد بمستوى الطبيبات والاطباء القطريين وباتهم على أعلى مستوى وكفاءة،تهم عالية ومنهم اخصائيون واستشاريون وفي العام القادم سيتوفى هؤلاء رئاسة معظم اقسام مؤسسة حمد الطبية.

وتحدث سعادته عن اتجاه وزارة الصحة العامة للتنسيق مع جامعة قطر لعمل نواة لكلية الطب بعد عمل دراسة الجدوى الاقتصادية ليبان عدد الذين سيتخرجون من الكلية وهل سيحققون للدولة فائدة بدلا من ارسالهم للخارج.

وعن الزحام الشديد على العيادات الخارجية واخذ المواعيد خصوصا من قبل العمالة الآسيوية وعدم الحالات الطارئة وسيتيح تطبيق ذلك في عيادات الرجال الخارجية بتخصيص ايام للمواطنين واخرى للمقيمين.

زيادة عدد الأطباء

واضاف سعادته ان مؤسسة حمد الطبية ستزيد عدد الاطباء في جميع العيادات مع الميزانية الجديدة التي تعتمد في ابريل القادم ليقل عدد المرضى لدى كل طبيب.

وردا على سؤال من «الشرق» حول قلة الاطباء الجديدين في مؤسسة حمد الطبية رغم توفر الامكانيات والمعدات والاجهزة الحديثة مما يحدث اخطاء في تشخيص الحالات واخطاء في العلاج مما افقد الثقة بمستوى مستشفى حمد وفضل الجميع العلاج في الخارج اكد سعادته ان هذا الكلام غير صحيح وقال: من واقع الخبرة التي اكتسبتها من خلال عمله بوزارة الصحة اكد ان الاطباء العاملين بمؤسسة حمد هم خريجون اكفاء كما انهم لايملكون عصا سحرية لشفاء المرضى في نفس الوقت فبعض الآلام تحتاج لفترة للشفاء منها.

واضاف: نحن في مؤسسة حمد الطبية لدينا الاجهزة الحديثة والامكانيات والاطباء المشهود لهم بالكفاءة ولكن مع الاسف بعض المرضى يدعون امورا غير صحيحة.. السلبيات موجودة في كل المستشفيات ونحن لاننكر وجود الاطباء ولكنها قليلة مقارنة بالدول الاخرى.

واعادت «الشرق» السؤال حول حالات التشخيص الخاطيء التي تحدث باستمرار وتسبب احيانا مضاعفات كبيرة للمرضى فاجاب

التنظيم...

قال سعادته انه ستتم توسعة العيادات الخارجية وسيتم بناؤها من اربعة ادوار وسينفذ هذا المشروع خلال الشهر القادم وعندما يطبق نظام تخصيص ايام مراجعة للقطريين واخرى للمقيمين سيقل الزحام وستكون الامور اكثر تنظيما.

واعرب سعادة وزير الصحة العامة عن شكره لسعادة الشيخ محمد بن خليفة آل ثاني وزير المالية والاقتصاد والتجارة لتبرعه ببناء مركز مستقل للقلب بجانب مبنى الطوارىء ويضم اربعة طوابق وغرف عمليات وغرفا لاقامة المرضى.

واشار الى ان الوزارة ستنفذ خلال العام الحالي ١٤ مشروعا على نفقة المتبرعين موضحا ان هناك مشروع وحدة غسل الكلى على نفقة الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني وعيادة الاطراف الصناعية التي تبرع بها الشيخ فيصل بن قاسم آل ثاني ومركز السرطان الذي تبرع به خالد بن احمد آل ثاني ومركز العلاج الطبيعي في الدفنة وستتولى انشاءه شركة قطر للتامين ومركز تطوير المهارات البشرية على نفقة سمو الشيخ عبدالله بن خليفة آل ثاني وتوسعة مبنى العيادة المركزة وسيقوم بنك قطر الوطني بتنفيذه وتم الانتهاء من انشاء بنك الدم على نفقة سعادة الشيخ محمد بن عبد آل ثاني وجار تنفيذ توسعة مسجد مستشفى حمد العام على نفقته ايضا. وسيتم الاسبوع القادم البدء في تنفيذ مشروع العيادة الخارجية وعيادة الاسنان على نفقة وزارة الشؤون البلدية والزراعة.

بعد ذلك انتقل سعادة الوزير للحديث حول اقامة المستشفى الاهلي التخصصي واكد سعادته انه اعطى توجيهات لمؤسسة حمد الطبية ووزارة الصحة العامة لدعم هذا المشروع وتقديم المساعدة الادارية والفنية والاستشارات الطبية موضحا انه حسب المخططات والافكار الموجودة فان المستشفى سيكون على احدث طراز.

وسيقدم خدمات متميزة وسيخدم جميع المواطنين والمقيمين وسيساهم في تخفيض العبء على مؤسسة حمد الطبية وسيحد من ظاهرة السفر الى الخارج.

واشار في نهاية حديثه الى وجود اشراف مباشر من وزارة الصحة العامة ورقابة على المستشفى اما بخصوص الاسعار فسيترك تحديدها للمستشفى في ظل ضوابط الوزارة والتنسيق مع المستشفى.